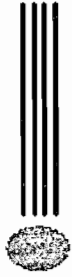


آثار عقد الزواج الصحيح



د/ خليل محمد قنن (*)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين أجمعين، ومن سار على خطاهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإن للشريعة الإسلامية أهدافاً نبيلة وجليلة، وغايات سامية ورفيعة، سعت لتحقيقها وإرسائها، تتمثل هذه الأهداف في حفظ الضروريات الخمس، وهي الدين والنفس، والعقل، والنسل والمال، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وفي هذا المقام أتناول موضوعاً ذا علاقة بالمقصد الرابع وهو حفظ النسل، وهو يحمل في طياته آثار عقد الزواج الصحيح، علماً بأن للموضع حساسية شرعية واجتماعية، فالنسيج الاجتماعي الإسلامي مبني وقائم على الأسر مع العلم بأنه لا يمكن أن يسجل النجاح والتوفيق لهذا النسيج إلا إذا سُجل بداية للأسرة المسلمة، ولكي يسجل هذا النجاح كان من البدهي أن

(*) محاضر غير متفرغ في الدراسات الإسلامية بجامعة القدس المفتوحة - غزة

يعرف كل من طرفي الأسرة ما له من حقوق وما عليه من واجبات، وقد أفردت له على النحو التالي:

ملخص البحث:

تناول الموضوع الحقوق المترتبة للزوجين على عقد الزواج الصحيح سواء كانت حقوق ثابتة للزوج أو الزوجة أو كليهما، وقد تناولته على النحو التالي:

المبحث الأول: وتناول حقيقة الزواج وحكمه، والحكمة منه، ومقوماته.

المبحث الثاني: وتناول الحقوق المترتبة على عقد الزواج، وبيت من خلاله الحقوق الثابتة للزوجة، والحقوق الثابتة للزوج، والحقوق المشتركة بين الزوجين.

المبحث الأول

حقيقة الزواج، وحكمه، والحكمة منه، ومقوماته

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة الزواج.

المطلب الثاني: حكمة الزواج.

المطلب الثالث: الحكمة من الزواج.

المطلب الرابع: مقومات عقد الزواج.

المبحث الأول

حقيقة الزواج، وحكمه، والحكمة منه، ومقوماته :

وزعت هذا المبحث على أربعة مطالب، الأول يتناول حقيقة الزواج، والثاني، يظهر حكم الزواج، والثالث، يذكر حكم وفوائد الزواج، والأخير يتكلم عن مقومات عقد الزواج، لذا كان هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: حقيقة الزواج:

الفرع الأول: الزواج لغة^(١).

هو الجمع والضم والاقتراب، فهو لفظ لاقتران أحد الشيئين بالآخر وازدواجهما بعد أن كان كل منهما منفرداً عن الآخر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾^(٢) أي قرناهم بهن.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾^(٣) أي

قرناءهم.

(١) الرازي: مختار الصحاح (١٦٠).

(٢) سورة الطور: من الآية (٢٠).

(٣) سورة الصافات: من الآية (٢٢).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾^(١)، أي يقرن كل واحد ممن كانوا يعملون كعمله.

الفرع الثاني: الزواج اصطلاحاً.

من تعريفات العلماء لعقد الزواج مما يلي:

أ. عرقه صاحب الكنز بأنه عقد يرد على ملك المتعة قصداً^(٢).

ب. وعرقه ابن عرفة المالكي بأنه عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية^(٣).

ج. وعرفه الشربيني من الشافعية بأنه عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمة^(٤).

وعرفه الحنابلة بأنه: عقد يعتبر فيه لفظ إنكاح أو تزويج في الجملة والمعقود عليه منفعة الاستمتاع^(٥).

إن الناظر في هذه التعريفات يجد أنها متقاربة في المعنى، وإن اختلفت التعبيرات وهي ترسي بذهن الباحث إلى حقيقة واضحة، تتمثل في أن موضوع عقد الزواج هو امتلاك المتعة على الوجه المشروع، علماً بأن ذلك ليس هو الهدف الأسمى والوحيد لعقد الزواج، بل هناك كثير من الأهداف والغايات لهذا العقد، وهذا ما سيظهر جلياً في المطلب الثالث، وما دام هناك أهداف أخرى لهذا العقد كان المفضل ومن باب أولى أن نذكر تعريفاً آخر يظهر هذه الأهداف والغايات، ليكشف المقصود من هذا العقد في نظر الشارع الإسلامي، لذا انتخبت تعريف الإمام أبي زهرة في الزواج وهو:

(١) سورة التكاوير: من الآية (٧).

(٢) ابن نجيم: البحر الرائق (٨٥/٣).

(٣) نقل التعريف من كتاب الفقه على المذاهب الأربعة للجريزي (٥/٤).

(٤) الشربيني: مغني المحتاج (١٦٥/٣).

(٥) البهوتي: الروض والمربع (٣٧٨).

(عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة، وتعاونهما، ويحدد ما لكليةما من حقوق وما عليه من واجبات)^(١).

المطلب الثاني: حكم الزواج :

الغائص في بحر المراجع الفقهية على اختلاف مذاهبها يتأكد له القول بأن حكم الزواج يختلف باختلاف حال المكلف من حيث القدرة بأنواعها، ومن حيث الخشية في الوقوع في الزنا؛ لذا يتناول عقد الزواج الأحكام التالية:

أولاً: فرض: وذلك إذا تيقن الشخص أنه سيقع في الزنا إن لم يتزوج، وهو قادراً على المهر، والنفقة، ولا يخشى ظلم الزوجية.

ثانياً: حرام: وذلك إذا كان المكلف غير قادر على نفقات الزواج أو إذا تأكد وقوع الظلم، لأن هذا كله طريق للوقوع في الحرام، وكل ما يتعين ذريعة للحرام فهو حرام.

ثالثاً: يكره الزواج إذا خاف الشخص الوقوع في الجور والضرر خوفاً لا يصل إلى مرتبة اليقين إن تزوج، لعجزه عن الإنفاق، أو إساءة العشرة، أو فتور الرغبة في النساء.

رابعاً: الاستحباب أو الندب في حال الاعتدال، وهي الحالة الغالبة بين الناس^(٢)، لما روي عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم، فما أخبروا كأنهم تقولوها فقالوا: وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم، قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا أصلي الليل أبداً، وقال الآخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر،

(١) أبو زهرة: الأحوال الشخصية (١٧).

(٢) الموصلي: الاختيار (٨٢/٣)، ابن جزى: القوانين الفقهية (١٦٨)، الشربيني: مغني المحتاج (١٦٨/٣)، ابن ضويان: منار السبيل (٩٥/٢)، مع العلم أن هناك تفصيلاً موسعاً لحكم الزواج أيضاً ما بين المستحب والمندوب والمكروه.

وقال الآخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء رسول الله ﷺ فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله، وأنقاكم له، لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني^(١).

وقال الشافعي: إن الزواج في هذه الحالة مباح، يجوز فعله وتركه، وإن التفرغ للعبادة أو الاشتغال بالعلم أفضل من الزواج؛ لأن الله تعالى مدح يحيى عليه السلام بقوله: {وسيداً وحسوراً^(٢)}، والحضور: الذي لا يأتي النساء مع القدرة على إتيانهن؛ لأنه ذكر في سياق المدح والإطراء، ولا يستحق المدح عاجزاً، فلو كان الزواج أفضل لما مدح بتركه^(٣).

والراجع ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وذلك لمسوغات التالية:

١- قوة وصراحة ما أستند إليه الجمهور.

٢- فسره بعض أهل اللغة بالذي لا يقدر على إتيان النساء.

٣- ولأنه شرع من قبلنا، وشريعتنا على خلافه.

المطلب الثالث : الحكمة من الزواج :

للزواج كثير من الحكم منها ما يدور على الزوجين، ومنها ما يدور على المجتمع ومن هذه الحكم والفوائد ما يأتي:

أولاً: الحفاظ على النوع الإنساني؛ إذ به يتكاثر ويستمر النسل الإنساني إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ثانياً: المحافظة على الأنساب وهو مقصد شرعي ضروري في الشريعة الإسلامية.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الترغيب بالنكاح برقم (٥٠٦٣) (٥٥٦/٢).

(٢) سورة التكوين: من الآية (٧).

(٣) الجويني: نهاية المطلب (٢٦/١٢).

ثالثاً: تحقيق الأُنس والراحة والسكن الروحي والنفسي بين الزوجين، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾^(١).

رابعاً: تحصين النفس بقضاء الحاجة الجنسية من طريق سليم، وهذا يكفل سلامة المجتمع من الانحلال الخلقي، حيث لا يخفى على كل ذي عقل أن غريزة الجنس حين تشبع بالزواج المشروع يتحلى المجتمع بآداب وأخلاق حميدة.

خامساً: سلامة المجتمع من الأمراض الخطيرة، كالزهري، والسيلان، والإيدز، لأنه من المعلوم أن الزواج الشرعي يبعد الشباب عن الوقوع في الزنا، ويكون بمثابة سداً منيعاً يحول دون الوقوع في الزنا.

سادساً: في الزواج تعاون بين الزوجين على البر والتقوى حيث يقوم كل من الزوجين بأخذ دوره الطبيعي في بناء الأسرة التي هي اللبنة الأولى في المجتمع الإسلامي^(٢).

المطلب الرابع :

مقومات عقد الزواج :

الفرع الأول: الصيغة^(٣).

والمقصود بالصيغة هو الإيجاب والقبول.

والإيجاب هو: الكلام الصادر من أحد العاقلين أولاً دالاً على رضا

بالعقد.

(١) سورة الروم: من الآية (٢١).

(٢) الشربيني: مغني المحتاج (١٦٦/٣)، أبو زهرة: الأحوال الشخصية (٢٠)، السرطاوي: شرح قانون الأحوال الشخصية (٢٦).

(٣) ابن نجيم: البحر الرائق (٨٧/٣)، الكشناوي: أسهل المدارك (٣٦٧/٧١)، الشربيني: مغني المحتاج (١٨٣/٣)، اليهودي: الروض المربع (٣٨٠)، الجزيري: الفقه على المذاهب الأربعة (٢٢/٤).

والقبول هو: الكلام الصادر من العاقد الثاني دالاً على موافقته على ما أبداه العاقد الأول.

فالحنفية يرون أن المتقدم يقال له إيجاب سواء كان الزوج أو الزوجة.

أما المالكية والشافعية والحنابلة، فإنهم يقولون إنّ الإيجاب هو اللفظ الصادر من الزوج أو من يقوم مقامه.

ولكي تكون الصيغة منعقدة منتجة للآثار التي رتبها الإسلام على عقد الزواج الصحيح، يجب أن تتوفر الشروط الآتية^(١).

١. أن يكون الإيجاب والقبول بالألفاظ الصريحة للإنكاح والتزويج^(٢)، لأنهما اللفظان اللذان ورد بهما نص الكتاب.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾^(٤).

٢. أن تكون الصيغة دالة على إنشاء العقد، بأن تكون بلفظ الماضي في الإيجاب والقبول.

(١) المرغنانى: الهداية (١٨٥/١)، ابن عابدين: الحاشية (٢٦٦/٢)، الموصلى: الاختيار (٨١/٣)، ابن نجيم: البحر الرائق (٨٧/٣)، ابن رشد: بداية المجتهد (٥/٢)، الأبي: جواهر الإكليل (٢٨٤/١)، النووي: روضة الطالبين (٣٩٧/٧)، الشيرازي: المهذب (٤١/٢)، ابن قدامة: المغني (١٦/٧)، البهوتي: الروض المربع (٣٨٠)، الشيباني: نيل المارب (١٠٣/٢)، أبو زهرة: الأحوال الشخصية (٤٠)، السرطاوي: الأحوال الشخصية (٤١).

(٢) الألفاظ التي اتفق الفقهاء على عدم انعقاد الزواج بها: فهي التي لا تدل على تملك العين في الحال ولا على بقاء الملك مدة الحياة، وهي: الإباحة والإعارة والإجارة والمتعة والوصية والرهن والوديعة ونحوها. وأما الألفاظ التي اختلفوا في انعقاد الزواج بها: فهي لفظ البيع، ولفظ الهبة، ولفظ الصدقة، أو العطية ونحوها مما يدل على تملك العين في الحال، وبقاء الملك مدة الحياة: ابن عابدين: الحاشية (١٧/٣)، ابن رشد: بداية المجتهد (٣٢/٣)، الغزالي: الوسيط (٤٤/٥)، ابن قدامة: المغني (٧٨/٧).

(٣) سورة النساء: من الآية (٢٢).

(٤) سورة الأحزاب: من الآية (٣٧).

٣. أن لا تكون معلقة على شرط غير متحقق؛ لأن عقد الزواج تنتج آثاره فوراً، فلا ينعقد إذا عُلّقَ على شرط غير متحقق ينافيه لا ينعقد.

٤. أن تكون الصيغة دالة على التأييد فإن دلت على التأييد فلا يتعلق الزواج؛ لأنه من العقود المؤبدة.

٥. أن تتحقق شرائط الانعقاد عند التلفظ بالصيغة وهي:

- اتفاق الإيجاب والقبول.
- أن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد.
- أن لا يرجع الموجب عن إيجابه قبل قبول الطرف الآخر.
- أن يسمع كل من المتعاقدين كلام الآخر ويفهمه.
- ٦. أن يصدر الإيجاب والقبول من طرف العقد.
- ٧. أن يشهد الشهود على الصيغة.

الفرع الثاني: العاقدان.

وهما طرفا عقد الزواج، حيث إن هذا العقد لا يقوم إلا بوجود عاقدين يتمتعان بأهلية أداء تصدر عنهما الصيغة.

والأهلية هي صفة يقدرها الشارع في الشخص تجعله محلاً صالحاً لخطاب تشريعي^(١).

ويشترط فيمن يتولّى إجراء عقد الزواج أن يكون متمتعاً بالأهلية، وبالصفات التي تسوغ له شرعاً مباشرة العقد، ومن ليس أهلاً لممارسة العقود كالمجنون والصغير وغير المميز فلا ينعقد عقده؛ لأنه لا يتمتع بأهلية أداء مطلقاً^(٢).

(١) الزرقا: المدخل الفقهي (٧٨٣ / ٢).

(٢) المصدر السابق.

الولاية في الزواج:

الولاية هي: قيام شخص كبير راشد على شخص قاصر في تدبير شؤونه الشخصية والمالية. (١)

والولاية في الزواج نوعان (٢):

النوع الأول: ولاية إجبار: ويراد بها أن للولي الحق في تزويج مولاته دون الرجوع إليها، وإن كانت تستشار في تزويجها.

النوع الثاني: ولاية ندب: ويراد بها أن الولي لا يملك تزويجها بغير إذنها، وله الحق في الاعتراض على زواجها إن كان الزوج غير كفء لها.

أهلية المرأة لتولي إجراء عقد الزواج:

ذهب الأحناف (٣) إلى القول بأن للمرأة البالغة العاقلة أن تزوج نفسها، كما أجاز لها أن تزوج غيرها عن طريق التوكيل ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَتَكِّحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ (٤).

وجه الدلالة:

أظهرت الآية أن للمرأة أن تباشر العقد بنفسها دون الحاجة إلى ولي.

ومن المعقول أن النكاح من خالص حقها، وهي من أهل المباشرة لعقد الزواج فصح منها كبيعها ما لها وإجارتها.

(١) الزرقا: المدخل الفقهي (٢/ ٧٨٣).

(٢) السرطاوي: الأحوال الشخصية (٤٣١).

(٣) المرغناني: الهداية (١٩١/١)، ابن نجيم: البحر الرائق (١١٧/٣).

(٤) سورة البقرة: من الآية (٢٣٠).

الوكالة في الزواج^(١):

الوكالة هي: تفويض شخص التصرف في أمر من أموره إلى غيره، وإقامته مكانه.

والوكالة في النكاح جائزة، لأن من جاز له أن يعقد النكاح بنفسه، جاز له أن يوكل فيه غيره، ومن لا يجوز له أن يعقد النكاح لنفسه لا يجوز أن يوكل فيه.

الفرع الثالث: محل العقد.

محل العقد في الزواج هو الاستمتاع، والحكم الذي يفيد عقد الزواج حل الاستمتاع، ويشترط في محل العقد أن تكون أنثى محقق الأنوثة، فلا يصح نكاح الخنثى، وتكون خالية من الموانع التي تمنع الزواج منها كالمحرمات، سواء أكان التحريم مؤبداً أم مؤقتاً.

أولاً: التحريم المؤبد وهو على ثلاثة أصناف.

الصنف الأول: المحرمات بسبب القرابة.

١- فروع الرجل من النساء وفروع فروعه وإن نزلت، فتحرم عليه بنته، وبنت بنته، وبنت ابنه، وهكذا كل فرع يكون جزءاً منه أو جزءاً مما يتصل به.

٢- أصول الرجل من النساء، وأصول أصوله، وإن علون.

٣- فروع أبويه، وفروع فروعهما وإن نزلت؛ فتحرم عليه أخواته، وبنات أخواته، وبنات إخوته.

(١) السرطاوي: الأحوال الشخصية (٤٦).

٤- العمات والخالات، وعمات الأب وخالاته، وعمات الأم وخالاتها، وهكذا^(١)، ودليل تحريم ما سبق قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ»^(٢).

الصف الثاني: المحرمات بسبب المصاهرة.

١. فروع زوجته المدخول بها سواء بقيت في عصمته أم طلقها، أم ماتت فيحرم عليه بنات زوجته، وبنات أبنائها، ودليل ذلك قوله تعالى: «وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ»^(٣).

٢. أصول الزوجة سواء دخل بزوجه أم لا، فيحرم عليه أم زوجته، وجداتها بمجرد العقد عليها قال تعالى: «وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ»^(٤).

٣. زوجات أصوله فيحرم عليه زوجة أبيه، وزوجة جده لأبيه، وجده لأمه، وإن لم يتم الدخول بهن لقوله تعالى: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ»^(٥).

٤. زوجات فروع فيحرم عليه زوجة ابنه وإن لم يدخل بها، وزوجة ابن ابنه، وزوجة ابن بنته^(٦)، قال تعالى: «وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ»^(٧).

(١) القدوري: المختصر (١٤٥)، ابن جزري: القوانين الفقهية (١٧٨)، أبو زهرة: الأحوال الشخصية (٦٣).

(٢) سورة النساء: من الآية (٢٣).

(٣) سورة النساء: من الآية (٢٣).

(٤) سورة النساء: من الآية (٢٣).

(٥) سورة النساء: من الآية (٢٢).

(٦) السرطاوي: الأحوال الشخصية (٤٧).

(٧) سورة النساء: من الآية (٢٣).

الصف الثالث: المحرمات بسبب الرضاعة. (١).

والرضاع المحرم: هو الذي يتم وعمر الطفل سنتان فأقل؛ لأنه ينبت اللحم وينشز العظم.

ودليل التحريم بالرضاعة قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (٢)، وقوله ﷺ ﴿وَيَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ﴾ (٣).

ثانياً: التحريم المؤقت.

المحرمات من النساء على التأقيت خمسة هن:

١. زوجات الآخرين ومعتداتهم، سواء في ذلك المعتدة من طلاق أم من وفاة، لتعلق حق غيره بها، ولأن ذلك يؤدي إلى اختلاط الأنساب، قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (٤)، عطفاً على التحريم.

٢. المطلقة طلاقاً بائناً بينونة كبرى فهي لا تحل لزوجها حتى تتزوج من آخر، قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ (٥).

٣. الجمع بين الأختين والجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (٦)، وقوله ﷺ: ﴿لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا﴾ (٧).

(١) الرضاعة: شرب اللبن من الضرع أو الثدي. تقول رضع المولود يرضع. الازي: مقاييس اللغة (٢/٤٠٠).

(٢) سورة النساء: من الآية (٢٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الشهادة على الانساب، برقم (٢٦٤٥)، (١٧٠/٣).

(٤) سورة النساء: من الآية (٢٤).

(٥) سورة البقرة: من الآية (٢٣٠).

(٦) سورة النساء: من الآية (٢٣).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، برقم (٥١٠٩)، (٥٦٦/٢).

٤. الزواج بخامسة وفي عصمة الزوج أربع نساء لقوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(١).

٥. من لا تدين بدين سماوي فلا يحل زواج المشركة ولا الشيوعية ولا البوذية أو الوثنية؛ لأنه ليس لهم كتاب سماوي^(٢)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾^(٣).

٦. الملاعنة: وهي التي قذفها زوجها بالفجور، أو نفي نسب ولدها إليه، فترافعا إلى القاضي، وتلاعنا أمامه، ففرق بينهما. فتصبح المرأة حراماً على الرجل، فإن أكذب نفسه وبرأها مما نسبته إليها، جاز زواجه بها عند أبي حنيفة ومحمد. وقال الجمهور: التحريم مؤبد.^(٤)

١٦٢

(١) سورة النساء: من الآية (٣).

(٢) السرطاوي: الأحوال الشخصية (٤٩)، أبو زهرة: الأحوال الشخصية (٨٦) وما بعدها.

(٣) سورة البقرة: من الآية (٢٢١).

(٤) الشافعي: الام (٢٦٤/٥)، ابن قدامة: الكافي (٣٨/٣)، الزحيلي: الفقه الإسلامي (٦٦٤١/٩).

المبحث الثاني

الحقوق المترتبة على عقد الزواج

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحقوق الثابتة للزوجة.

المطلب الثاني: الحقوق الثابتة للزوج.

المطلب الثالث: الحقوق المشتركة بين الزوجين.

المبحث الثاني : الحقوق المترتبة على عقد الزواج:

يرتب الشارع الإسلامي بمقتضى عقد الزواج حقوقاً للزوجين، وهذه الحقوق إما أن تكون مشتركة، أو للزوج، أو للزوجة؛ لذا فإنني قسّمت هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، الأول يظهر الحقوق الثابتة للزوجة، والأوسط، يبين الحقوق الثابتة للزوج، أما مسك الختام يتناول الحقوق الثابتة للطرفين.

المطلب الأول: الحقوق الثابتة للزوجة:

يثبت للزوجة بعقد النكاح الصحيح المهر، والنفقة، والعدل والمعاشرة بالمعروف.

الفرع الأول: المهر.

البند الأول: تعريف المهر.

المهر هو: المال الذي تستحقه الزوجة على زوجها بالعقد عليها أو بالدخول بها^(١).

وللمهر أسماء أخرى^(٢) هي: الصدقة، والنحلة، والفريضة، والأجر، والعلائق، والعقر، والجباء، وزاد بعضهم في أسمائه اسم (الطَّوْل)، لقوله

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (٦٤/٢٤).

(٢) الشربيني: مغني المحتاج (٢٩١/٣).

تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾^(١)، وزاد البعض اسم النكاح لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتَعَفِّ الذِّينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً﴾^(٢).
المهر نوعان، هما^(٣):

المهر المسمى: وهو الذي يتم الاتفاق عليه بين أهل الزوجين عند إنشاء العقد.

ومهر المثل: وهو مهر امرأة تماثل الزوجة وقت العقد.

البند الثاني: مشروعية المهر.

تثبت مشروعية المهر بالكتاب والسنة والإجماع، والأدلة على ذلك كثيرة، وأكتفي في هذا المقام بذكر دليل من الكتاب، وآخر من السنة، والإجماع.
أولاً: الكتاب.

قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾^(٤).

وجه الدلالة:

أي عطية من الله مبتدأه، والمخاطب بذلك الأزواج عند الأكثرين، وقيل: الأولياء؛ لأنهم كانوا في الجاهلية يأخذونه ويسمونهم نحلة؛ لأن المرأة تستمتع بالزوج كاستمتاعه بها، أو أكثر فكانها تأخذ الصداق دون مقابل^(٥).
ثانياً: السنة.

قال ﷺ: ﴿أدوا العلائق، قيل: يا رسول الله؛ وما العلائق؟ قال: ما تراضى عليه الأهلون﴾^(٦).

(١) سورة النساء: من الآية (٢٥).

(٢) سورة النور: من الآية (٣٣).

(٣) السرطاوي: الأحوال الشخصية (٥٨).

(٤) سورة النساء: من الآية (٤).

(٥) الشريبي: مغني المحتاج (٢٩١/٣).

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٣٩/٧)، وهو حديث ضعيف. ابن الملقن: البدر المنير (٦٧٧/٧).

وجه الدلالة:

يظهر الحديث جلياً بوجوب أداء العلائق أي المهور التي تم الاتفاق عليها بين كل من أهل الزوج والزوجة تدل على مشروعيتها.

ثالثاً: الإجماع.

حيث أجمع المسلمون على مشروعية المهر في الزواج^(١).

البند الثالث: حكمة المهر.

شرع المهر على أنه هدية لازمة وعطاء مقرر ليس عوضاً كما فهم بعض الناس.

قال ابن الهمام: (إنه شرع إبانة لشرط عقد الزواج ... إذ لم يشرع بدلاً، كالثمن والأجرة والأوجب تقديم تسميته، ولقد سماه القرآن الكريم صدقة ونحلة)^(٢).

وهذا التعبير يدل على أن المهر شرع؛ ليكون هدية من الزوج لزوجته، ولكنها هدية لازمة لزوماً متراضياً من غير وكس ولا شطط، ومن غير عنف ولا إجهاد.

فالمهر على ذلك هدية لتقريب القلوب؛ لذا منع النبي ﷺ علي بن أبي طالب من الدخول على زوجته فاطمة حتى يعطيها شيئاً من المهر^(٣).

البند الرابع: حالات المهر.

المهر واجب شرعاً في كل عقد زواج على الزوجة لزوجته بمجرد عقد النكاح الصحيح، إلا أن ذكر المهر في العقد ليس شرطاً لصحة العقد^(٤)،

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) أبو زهرة: الأحوال الشخصية (١٦٩).

(٣) أبو زهرة: الأحوال الشخصية (١٧٠).

(٤) زيدان: المفضل (٥٠/٧).

وأنة قد يجب جميعه، وقد يجب نصفه، ويسقط النصف الآخر، وقد يسقط جميعه، فهذه حالات ثلاث نظهرها كما يلي:

الحالة الأولى: وجوب جميع المهر.

يجب المهر المسمى في العقد إذا تأكد بأحد المؤكدات التالية:
أ. الدخول بالزوجة:

يتأكد وجوب المهر ويلزم به الزوج بدخوله بزوجه، وهذا متفق عليه بين الفقهاء^(١)، والوجه فيه أن المهر قد وجب بالعقد وصار ديناً في ذمة الزوج، والدخول بالزوجة لا يسقطه؛ لأنه استيفاء المعقود عليه، واستيفاء المعقود عليه يقرر البذل ولا يسقطه كما في الإجارة؛ ولأن المهر يتأكد بتسليم المبتذل من غير استيفائه، فلأن يتأكد بالتسليم مع الاستيفاء أولى^(٢).
ب. الخلوة الصحيحة:

وهي أن يجتمع الزوجان في مكان يأمنان فيه من اطلاع غيرهما عليهما، مع عدم وجود مانع يمنع من الدخول الحقيقي^(٣).
فيتأكد المهر المسمى بالخلوة الصحيحة بين الزوجين، وهذا مذهب جمهور الفقهاء خلافاً لمذهب الشافعي حيث لا يتأكد عنده المهر بالخلوة حتى لو خلا بها خلوة صحيحة^(٤).
ج. موت أحد الزوجين:

ومما يؤكد وجوب المهر موت أحد الزوجين ولو قبل الدخول، فلا خلاف بين العلماء في ذلك^(٥).

(١) الكاساني: بدائع الصنائع (٥٨٤/٢) وما بعدها، ابن جزي: القوانين الفقهية (١٧٥) وما بعدها، الشيباني: العدة (٥٧/٢) وما بعدها، تقي الدين: كفاية الأخيار (٢٥٧) وما بعدها.

(٢) الكاساني: بدائع الصنائع (٥٨٤/٢).

(٣) السرطاوي: الأحوال الشخصية (٥٦).

(٤) انظر المراجع السابقة.

(٥) زيدان: المفصل (٩٠/٧)، علماً أن هناك مؤكداً رابعاً عند الحنابلة لوجوب جميع المهر، وهو الطلاق قبل الدخول في مرض الموت، انظر كشاف القناع (٩٠/٣).

قال الكاساني^(١): (لا خلاف في أن أحد الزوجين إذا مات حتف أنفه قبل الدخول في نكاح فيه تسمية أنه يتأكد المسمى، سواء كانت المرأة حرة أو أمة؛ لأن المهر كان واجباً بالعقد، والعقد لم يفسخ بالموت بل انتهى نهايته؛ لأنه عقد للعمر تنتهي نهايته عند انتهاء العمر، وإذا انتهى يتأكد فيما مضى، ويتقرر بمنزلة الصوم يتقرر بمجيء الليل فيتقرر الواجب، ولأن كل المهر لما وجب بنفس العقد صار ديناً عليه، والموت لم يعرف مسقطاً للدين في أصول الشرع فلا يسقط شيء منه بالموت كسائر الديون).

الحالة الثانية: وجوب نصف المهر.

أ. الطلاق قبل الدخول وذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(٢).

وجه الدلالة:

تظهر الآية بوضوح تام أن الزوج إذا طلق زوجته قبل الدخول، وكان قد سمى لها مهراً، فإن الواجب الذي تستحقه المرأة نصف هذا المهر المفروض، وتصنيف المهر المسمى في هذه الحالة أمر مجمع عليه بين العلماء^(٣).

ب. إذا حصلت فرقة بين الزوجين بسبب من الزوج قبل الدخول أو الخلوة الصحيحة كارتداد الزوج عن الإسلام، أو أن يفعل الزوج ما يوجب حرمة المصاهرة بزناه بأمر الزوجة أو ابنتها ففي مثل هذه الحالات يجب نصف المهر ويسقط النصف الثاني؛ لأن الفرقة تمت بينهما قبل الدخول أو الخلوة الصحيحة^(٤).

(١) الكاساني: بدائع الصنائع (٥٨٨/٤).

(٢) سورة البقرة: من الآية (٢٣٧).

(٣) زيدان: المفصل (١٠٣/٧).

(٤) السرطاوي: الأحوال الشخصية (٥٧).

ج. وكذلك يجب للزوجة نصف المهر إذا علق الزوج طلاقها على فعلها، ففعلته قبل الدخول أو قبل الخلوة؛ وعللوا ذلك بأن سبب الفرقة وهو الطلاق وجد من الزوج وإنما الزوجة حققت شرطاً، والحكم إنما يضاف إلى صاحب السبب وليس إلى الشرط^(١).

الحالة الثالثة: سقوط المهر.

يسقط جميع المهر في الحالات التالية^(٢):

- أ. إذا وقعت الفرقة بين الزوجين قبل الدخول، أو الخلوة الصحيحة وكانت بسبب من جهة الزوجة، كارتدادها عن الإسلام، وكذلك إذا فعلت ما يوجب حرمة المصاهرة بزناها بأحد أصول الزوج أو أحد فروعها.
- ب. إذا حصلت فرقة بين الزوجين قبل الدخول وكانت من جهة الزوج بسبب عيب أو علة في الزوجة؛ لأنها كالفرقة من جهتها فكأنها هي الفاسخة للعقد.
- ج. إذا حصلت الفرقة بين الزوجين قبل الدخول أو الخلوة الصحيحة وكانت من جهة الزوجة لعدة أو عيب في الزوج.
- د. إذا حصلت الفرقة من جهة الزوجة بسبب عدم كفاءة الزوج شريطة أن يتم الفسخ قبل الدخول أو الخلوة الصحيحة.

الفرع الثاني: النفقة.

يحصّر الفقهاء أسباب النفقة الواجبة لشخص على غيره في ثلاثة أسباب هي: الزوجية، والقرباة، والملكية، وهذا المطلب سيتناول في طياته الحديث عن نفقة الزوجية وفق ما يأتي:

(١) زيدان: المفصل (١٠٤/٧).

(٢) المرغناني: الهداية (٥٩٤/٢)، حاشية الدسوقي (٢٥٦/٢)، والشيرازي: المهذب (٥٨/١)، ابن قدامة: المغني (٢٠٥/٧)، السرطاوي: الأحوال الشخصية (٥٧).

البند الأول: المقصود بالنفقة وحكمها.

أولاً: المقصود بالنفقة.

النفقة في اللغة اسم لما يصرفه الإنسان على عياله، وجمعها (نفق) على وزن رقاب، (ونَفَقَاتُ) أيضاً، ويقال نَفَقَت الدراهم إذا فנית، وبابه (تعب) ويقال نَفَقَت السلعة ونَفَقَت المرأة (نفاقاً) إذا كثر طلبها وخطابها، ونافق الرجل إذا أظهر الإسلام وأخفى الكفر^(١).

والنفقة في اصطلاح الفقهاء هي: الطعام والكساء والسكنى، وأطلقها البعض على الطعام فقط، حتى قال: يجب للزوجة على زوجها النفقة والكسوة والسكنى، وربما أطلقت على الطعام والكساء، فقيل: تجب لها النفقة والسكنى^(٢). فالنفقة توفير ما تحتاج إليه الزوجة من طعام، ومسكن، وخدمة^(٣).

ثانياً: حكم النفقة^(٤).

النفقة واجبة للزوجة على زوجها باعتبار ذلك حكماً من أحكام عقد الزواج الصحيح وحقاً من حقوقه الثابتة للزوجة على زوجها بمقتضى العقد، ولذلك تجب ولو كانت الزوجة غنية، وسواء أكانت مسلمة أم كانت غير مسلمة، لأن سبب الوجوب هو عقد الزواج الصحيح وهو متحقق في الزوجات جميعاً وإليك الأدلة التي تظهر وجوب النفقة.

١. قال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٥).

(١) الفيومي: المصباح المنير (٣١٦)، ابن فارس: مجمل اللغة (٨٧٧/١).

(٢) ابن عابدين: الحاشية (١٧١/٣).

(٣) الموسوعة الفقهية (٦٤/٢٤).

(٤) الكاساني: بدائع الصنائع (٤١٨/٣)، الموسوعة الفقهية (٦٤/٢٤)، زيدان: المفصل (١٥٢/٧).

(٥) سورة البقرة: من الآية (٢٣٣).

٢. وقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسَقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾^(١).

٣. ومن السنة قوله ﷺ: «فانتقوا الله في النساء إلى قوله ﷺ: ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»^(٢).

٤. ولقد انعقد الإجماع على ذلك من عهد النبي ﷺ إلى الآن ولم يخالف في ذلك أحد.

البند الثاني: شرط النفقة، وكيفية وجوبها.

أولاً: شرط النفقة^(٣).

النفقة تشمل الطعام، والكسوة، والسكن، والخدمة إن كان لأمثالها خدماً، وكل هذا يجب للزوجة على زوجها بشرطين، هما:

الشرط الأول: أن يكون بين الزوجة عقد نكاح صحيح، ولو مع اختلاف الدين بينهما، فتجب للزوجة الكتابية على زوجها المسلم.

والشرط الثاني: التمكين من الاستمتاع، فإن امتنعت الزوجة من الانتقال إلى بيت الزوجية دون عذر مشروع لم تجب لها النفقة، وإن امتنعت لعذر مشروع فلها النفقة ومن الأعذار المشروعة:

١- عدم إعطائها مهرها المعجل.

٢- النقلة إلى دار مغصوبة.

٣- منع زوجها من دخول دارها.

(١) سورة الطلاق: من الآية (٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه.

(٣) المرغاثي: الهداية (٢٨٥/٢) وما بعدها، الشيرازي: المهذب (١٥٩/٢)، السرطاوي: الأحوال الشخصية (٥٩)، زيدان: المفصل (١٥٨/٧).

٤- عدم تهيئة البيت الشرعي.

٥- السفر بها وهو غير مأمون عليها وهذه المسألة محل خلاف.

ثانياً: كيفية وجوبها.

اختلف العلماء في كيفية وجوب النفقة على رأيين:

الرأي الأول: وهو رأي جمهور العلماء، حيث قالوا: إن النفقة تصير ديناً في ذمة الزوج إذا امتنع عن أدائها بعد أن وجبت عليه من غير قضاء القاضي ولا رضا الزوج، ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء من الزوجة كما هو الحال في سائر الديون؛ واستدلوا على ذلك بما يأتي:

١. قال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١).

وجه الدلالة:

وعلى كلمة إيجاب فقد أخبر سبحانه وتعالى عن وجوب النفقة والكسوة مطلقاً عن الزمان.

٢. قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾^(٢).

وجه الدلالة:

أمر الله تعالى بالإنفاق مطلقاً عن الوقت، ولأن النفقة وجبت، والأصل أن ما وجب على إنسان لا يسقط إلا بالإيصال أو بالإبراء كسائر الواجبات، ولأنها وجبت عوضاً لوجوبها بمقابلة المتعة فتبقى في الذمة من غير قضاء كالْمهر.

(١) سورة البقرة: من الآية (٢٣٣).

(٢) سورة الطلاق: من الآية (٧).

والدليل عليه أن الزوج يجبر على تسليم النفقة ويحبس عليها والصلة لا تحتل الحبس والجبر.

الرأي الثاني: وهو رأي الأحناف حيث قالوا: إن النفقة تجب للزوجة على وجه لا تصير ديناً في ذمة الزوج إلا بقضاء القاضي واستدلوا بما يأتي: إن هذه النفقة تجري مجرى الصلة، وإن كانت تشبه الأعواض، لكنها ليست بعوض حقيقة، لأنها لو كانت عوضاً حقيقة، فإنما إن كانت عوضاً عن نفس المتعة وهي الاستمتاع، وإما إن كانت عوضاً عن ملك المتعة وهي الاختصاص بها، لا سبيل إلى الأول؛ لأن الزوج ملك متعتها بالعقد، فكان هو بالاستمتاع متصرفاً في ملك نفسه باستيفاء منافع مملوكة له، ومن تصرف في ملك نفسه لا يلزمه عوض لغيره. (١).

ولا وجه للثاني؛ لأن ملك المتعة قد قبل بعوض مرة، فلا يقابل بعوض آخر، فخلت النفقة عن معوض فلا يكون عوضاً حقيقة بل كانت صلة، ولذلك سماها الله تعالى رزقاً بقوله عز وجل: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٢)، والرزق اسم للصلة كرزق القاضي، والصلوات لا تملك بأنفسها بل بقرينة تنضم إليها وهي القبض كما في الهبة أو قضاء القاضي؛ لأن القاضي له ولاية الإلزام في الجملة أو التراضي، وولاية الإنسان على نفسه أقوى من ولاية القاضي فيه بخلاف المهر، لأنه أوجب بمقابلة ملك المتعة فكان عوضاً مطلقاً، فلا يسقط بمضي الزمان كسائر الديون المطلقة، ولا حجة له في الآيتين، لأن فيهما وجوب النفقة لا بقاءها واجب؛ لأنهما لا يتعرضان للوقت، فلو ثبت البقاء إنما يثبت باستصحاب الحال، وإنه لا يصلح لإلزام الخصم. (٣).

(١) الكاساني: بدائع الصنائع (٤٣٣/٣).

(٢) سورة البقرة: من الآية (٢٢٣).

(٣) الكاساني: بدائع الصنائع (٤٣٣/٣).

وأما قوله: إن الأصل فيما وجب على إنسان لا يسقط إلا بالإيصال أو الإبراء فنقول: هذا حكم الواجب مطلقاً لا حكم الواجب على طريق الصلة، بل حكمه أنه يسقط بمعنى الزمان كنفقة الأقارب وأجرة المسكن، وقد خرج الجواب عن قوله إنها وجبت عوضاً.

وأما الجبر والحبس: فالصلة تحتل ذلك في الجملة؛ فإنه يجبر على نفقة الأقارب ويحبس بها، وإن كانت صلة، وكذا من أوصى بأن يوهب عبده من فلان بعد موته فمات الموصى فامتنع الوارث عن تنفيذ الهبة في العبد يجبر عليه ويحبس بأنه وإن كانت الهبة صلة فدل أن الجبر والحبس لا ينفيان معنى الصلة^(١).

الرأي الرابع:

يرتاح القلب للأخذ بقول الأحناف وهذا المعمول به في المحاكم الشرعية، مع العلم أنه يترتب على هذا القول أن الزوجة إذا استدانت على الزوج لنفقتها قبل فرض القاضي وقبل التراضي بينهما، فإنها لا ترجع على زوجها بما استدانت، وكذا لو برأت زوجها من النفقة قبل فرض القاضي وقبل التراضي لا يصح الإبراء، لأنه إبراء عما ليس بواجب، والإبراء إسقاط، وإسقاط ما ليس بواجب ممتنع.

وكذلك لو صالحت زوجها على نفقة، وذلك لا يكفيها، ثم طلبت من القاضي أن يفرض لها ما يكفيها، فإن القاضي يفرض لها ما يكفيها، لأنها حطت ما ليس بواجب، والحط قبل الوجوب باطل كالإسراء.

الفرع الثالث: المعاشرة بالمعروف.

يحمل هذا الفرع في طياته حقاً من حقوق الزوجة على زوجها، وهذا الحق يتمثل في المعاشرة لها بالمعروف، مع العلم أن للمعاشرة بالمعروف

(١) انظر المرجع السابق.

ضوابط وأصولاً ترجع إليها، ولتغطية هذا الفرع المهم والذي يظهر عظمة الدين الإسلامي في التعامل مع النساء كزوجات، أفردت له البنود التالية:

البند الأول: حقيقة المعاشرة بالمعروف، وحكمها.

أولاً: حقيقة المعاشرة بالمعروف.

المعاشرة بالمعروف مستفادة من قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١)، وقد أبدع المفسرون في تفسير حقيقة المعاشرة بالمعروف، فمنهم من قال: أن يطيب القول ويحسن العمل، والبعض قال: إنه النصفة في المبيت، والبعض قال: يفي حقوق الزوجة من النفقة ومهر وترك أداها بالكلام الغليظ، وإلى غير ذلك من المعاني^(٢) الجميلة، ولكنني رشحت مقطعاً من تفسير المنار، لنقف على حقيقة المعاشرة بالمعروف.

قال صاحب تفسير المنار في شأن قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، أي يجب عليكم أيها المؤمنون أن تحسنوا عشرة نساءكم، بأن تكون مصاحبتكم ومخالفتكم لهن بالمعروف الذي تعرفه طباعهن ولا يستتكر شراً ولا عرفاً ولا مروءة، فالتضييق في النفقة والإيذاء بالقول أو الفعل وكثرة عبوس الوجه وتقطيبيه عند اللقاء كل ذلك ينافي العشرة بالمعروف^(٣).

ثانياً: حكم المعاشرة بالمعروف.

الناظر في مراجع التفسير القرآنية يتراءى له حقيقة ظاهرة وجلية ألا وهي: أن المعاشرة بالمعروف واجبة شرعاً ومما يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

(١) سورة النساء: من الآية (١٩).

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٩٠/٣)، الصابوني: مختصر ابن كثير (٣٦٨/١)، السائيس: تفسير آيات الأحكام (٢٤٣/٢).

(٣) محمد رشيد رضا: تفسير المنار (٤٥٦/٤).

فهذا أمر من الله سبحانه وتعالى للأزواج أن يعاشروا النساء بالمعروف، ومن المعروف أصولياً أن الأصل في الأمر الوجوب إلا إذا قام الدليل على صرفه عن الوجوب، ولا دليل على ذلك، بل الأدلة متضافرة على وجوب المعاشرة بالمعروف^(١)، ومن ذلك:

فما يروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ﴿..... استوصوا بالنساء خيراً﴾^(٢).

ومما يبرهن على وجوب المعاشرة بالمعروف الحث على ذلك الأمر وقد ظهر ذلك جلياً في قوله ﷺ: ﴿خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي﴾^(٣).

ومما يؤكد هذا الأمر، هو أن في هذه المعاشرة الحسنة من الزوج لزوجته، تأسيساً برسول الله ﷺ.

قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٤).

ويعزز هذا الأمر من ناحية تذكير الزوج بما يعينه على المعاشرة بالمعروف، حيث إن التشريع الإسلامي قام بتعريف طبيعة المرأة، واستحب من الزوج أن يذكر حسنات زوجته، كما بين له مركزه من البيت^(٥).

ومما يؤيد وجوب المعاشرة بالمعروف الأهمية المترتبة عليها قال الشيخ السائيس: (ولو عمل المسلمون بهذا الأمر — المعاشرة بالمعروف — لسعدت الأسرة وشملت السعادة؛ لأن أسباب شقاء الأسر ترجع إلى سوء

(١) زيدان: المفصل (٢٢٦/٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، باب الوصية بالنساء برقم (١٤٦٨).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، باب في فضل أزواج النبي، برقم (٣٨٩٥)، (٧٠٩/٥). والحديث صححه الألباني.

(٤) سورة الأحزاب: من الآية (٢١).

(٥) زيدان: المفصل (٢٢٦/٧).

العشرة وافتيات الرجل على المرأة في حقوقها كان يخادن عليها أو يهجرها إلى الخادانات والرفقة ويغلظ لها في القول فينفسد ما بينهما وتسوء أخلاق أولادهما من طول النزاع وسوء الأسوة^(١).

البند الثاني: عدم الإضرار بالزوجة.

يكاد أن يكون رفع الضرر العمود الفقري للشريعة الإسلامية، وكف الأذى هو أصل من أصول الشريعة الإسلامية لقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٢)، وعليه فإن الإضرار بالزوجة محرم شرعاً لمناقضته ذلك الواجب، مع العلم أن الإضرار بالزوجة يعدّ ظلماً، والظلم محرمٌ بالنصوص الشرعية.

قال تعالى: في الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا»^(٣).

ومن النصوص الخاصة الدالة على تحريم الإضرار بالزوجة، قوله تعالى: «وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِدْهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا»^(٤).

جاء في تفسير هذه الآية بقلم محمد رشيد رضا: (وإنما يكون بعل المرأة أحق بها في مدة العدة إذا طلقها رجعيّاً، إذا قصد إصلاح ذات البين وحسن المعاشرة، أما إذا قصد مضاربتها ومنعها من التزويج بعد العدة حتى تكون كالمعلقة لا يعاشرها معاشرة الأزواج بالحسنى ولا يمكنها من التزويج فهو أثم بينه وبين الله تعالى بهذه الرجعة، فلا يباح للرجل أن يرد مطلقته إلى عصمته إلا بإرادة إصلاح ذات البين وبنية المعاشرة بالمعروف)^(٥).

(١) السائيس: تفسير آيات الأحكام (٢٤٣/٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، برقم (٢٨٦٥)، (٥٥/٥). والحديث صححه الألباني في الإرواء (٢٣٤/٧).

(٣) شرح الإمام النووي لصحيح مسلم (١٣٢/١٦).

(٤) سورة البقرة: من الآية (٢٢٨).

(٥) محمد رشيد رضا: تفسير المنار (٣٧٤/٢).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا﴾^(١).
مع العلم أن الضرر المحظور إلحاقه بالزوجة يشمل الضرر المادي
والضرر المعنوي^(٢).

البند الثالث: العدل بين الزوجات.

العدل من القيم المتألفة التي دعا إليها الإسلام، بل يمكن القول إنه
قيمة تنصدر كل القيم الثابتة التي دعا إليها الإسلام، وهو فريضة واجبة، وقد
جعله الإسلام ضرورة بشرية وفريضة إنسانية شمولية من القضايا التي دعا
الإسلام إلى العدل فيها، قضية العدل بين الزوجات.

فإن كان للزوج أكثر من زوجة وجب عليه أن يعدل بينهما في
المعاملة والقسم، دون الميل لواحدة على حساب البقية^(٣).

قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا
تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا مَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾^(٤).

قال الإمام الجصاص: (فجعل من حقها عليه ترك إظهار الميل إلى
غيرها وقد دل ذلك على أن من حقها القسم بينها وبين سائر نسائه؛ لأن فيه
ترك إظهار الميل إلى غيرها)^(٥).

والعدل المطلوب فيه بين نسائه في المعاملة والمبيت لا في الميل
القلبي؛ لأن الميل القلبي ليس في مقدوره ولا يجوز له أن يبوح به.

روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كان رسول الله
ﷺ يقسم بيننا فيعد، ثم يقول: (اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا
أملك)»^(٦).

(١) سورة البقرة: من الآية (٢٢١).

(٢) زيدان: المفصل (٢٣٤/٧).

(٣) السرخسي: المبسوط (٢١٧/٥)، البكري: إغاثة الطالبين (٣٧١/٣)، ابن مفلح: المبدع (٢٠٤/٧).

(٤) سورة النساء: من الآية (١٢٩).

(٥) الجصاص: أحكام القرآن (٣٧٤/١).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء برقم (٢١٣٤)، (٩١٤/٢). والحديث
ضعفه الألباني في الإرواء (٨٧/٧).

قال السائيس: (وأما العدل الذي جعل شرطاً في جواز الجمع بينهما فهو التسوية بينهما فيما يقدر عليه المكلف، ويملكه مثل التسوية بينهما في القسم والنفقة والكسوة والسكن وما يتبع ذلك من كل ما يملك ويقدر عليه)^(١). ويبقى لي أن أقول: إن الشريعة الإسلامية الغراء حذرت من عدم العدل بين الزوجات؛ لما يترتب عليه من مخاطر أسرية تؤثر على المجتمع الإسلامي.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له امرأتان يميل لإحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة يجر أحد شقيه ساقطاً أو مائلاً»^(٢).

قال الإمام الشوكاني: (فيه دليل على تحريم الميل إلى إحدى الزوجين دون الأخرى إذا كان ذلك في أمر يملكه الزوج كالقسمة)^(٣).
المطلب الثاني: الحقوق الثابتة للزوج:

يثبت للزوج بعض الحقوق على زوجته بعقد الزواج، ولإظهار هذه الحقوق قسمت هذا المطلب إلى خمسة فروع، فكانت على النحو التالي:
الفرع الأول: القوامة.

القوامة من أول الحقوق الثابتة للزوج بعقد الزواج؛ حيث جعل الله سبحانه وتعالى الرجل قواماً على المرأة بالأمر والتوجيه والرعاية، كما يقوم الولاية على الرعية.

والقوامة تكليف وليس تشريعاً وإن كان التكليف يحمل في طياته التشريع.

(١) السائيس: آيات الأحكام (٣٢٩/٢).
(٢) أخرجه أحمد في مسنده، برقم (٧٩٣٦)، (٣٢٠/١٣). والحديث صححه شعيب الارنوط في تعليقاته على المسند.
(٣) الشوكاني: نيل الأوطار (٣٧٢/٦).

فالأُسرة المسلمة تحتاج إلى قائد يرتب علاقات أسرته مع المجتمع الذي يحيط به، وأن يكون مسؤولاً عن الأمور المالية المتعلقة بالأسرة، وهذا ما لا تقدر المرأة عليه كالرجال؛ لانشغالها بترتيب الأبناء، والقيام على شؤون الأسرة الداخلية، إضافة لما تكون عليه من حمل وإرضاع، وقد راعى الإسلام ذلك، فلم يكلفها بالإنفاق؛ لتتفرغ لشؤون صغارها وبيتها؛ لأجل ذلك جعل الإسلام القوامة في الأسرة للرجل^(١).

قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٢).

وجه الدلالة:

أظهرت هذه الآية بجلاء تام أن للرجل القوامة على المرأة، والمقصود بذلك أن يقومون عليهن قيام الولاية على الرعية، وهذا يقتضي من الزوج قيامه عليها بالحفظ والصيانة والتدبير والتأديب وإصلاح حالها^(٣). وحق القوامة استمده الرجل من تفوقه التكويني، وأيضاً من تحمله التكاليف المعيشية الشاقة.

قال تعالى: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا﴾^(٤).

أي بسبب تفضيله للرجال لكمال العقل، وحسن التدبير ومزيد القوة، ومما أنفقوا في نكاحهن كالمهر والنفقة.

ومع ثبوت القوامة للرجل^(٥)؛ إلا أن ذلك لا يبيح له التسلط والتعسف والخروج من دائرة المسؤولية إلى دائرة التحكم، والتعامل القسري مع

(١) السرطاوي: الأحوال الشخصية (٥٤)، الموسوعة الفقهية الكويتية (٥٦/٢٤).

(٢) سورة النساء: من الآية (٣٤).

(٣) الصابوني: مختصر ابن كثير (٣٨٤/٢).

(٤) سورة النساء: من الآية (٣٤).

(٥) وعلى هذا فإن استمرار الحياة الزوجية، واستقرارها، وتحقيق مقاصد الزواج، وحفظ مصلحة الزوجية، كل ذلك يستلزم أن تقر الزوجة برضا بأن القوامة في الأسرة هي للزوج بحكم الشرع، وأنه هو القوام عليها، وأن القوامة هي مضمون حقيقي يجب أن تسلم به الزوجة، وأن على الزوج أن يفقه الغرض من هذه القوامة التي قررها له، والأساس الذي قامت عليه، حتى لا يسيء استعمالها، أو يتعسف في استعمال ما تخوله القوانين من سلطة، زيدان: المفصل (٢٧٩/٧).

الزوجة؛ لأن كل ذلك يتنافى مع حق المرأة في المعاشرة بالمعروف الذي أشرنا إليه في المطلب السابق.

الفرع الثاني: القرار في البيت وعدم الخروج.

البند الأول: القرار في البيت.

القرار في البيوت بالنسبة للنساء يعدُّ أمراً فطرياً، وهذا الأمر عام لجميع النساء، فهن مأمورات بملازمة بيوتهن، منهيات عن الخروج إلا لحاجة شرعية.

قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(١).

قال القرطبي: تعني هذه الآية الأمر بلزوم البيت، وإن كان الخطاب لنساء النبي ﷺ، فقد دخل غيرهن فيه بالمعنى^(٢).

وهو في حق الزوجةؤكد، فالزوجة لا تخرج من بيت الزوجية إلا بإذن الزوج، لأنه لو جاز لها الخروج دون إذن الزوج لما استقامت الحياة الزوجية.

ومن الأدلة التي تظهر وجوب القرار في البيت قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾^(٤).

وجه الدلالة في الآية الأولى: أمر الله سبحانه وتعالى بالإسكان، وهو نهى عن الخروج والبروز والإخراج؛ لأن الأمر بالفعل نهى عن ضده.

(١) سورة الأحزاب: من الآية (٣٣).

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٤٨٠/٧).

(٣) سورة الطلاق: من الآية (٦).

(٤) سورة الطلاق: من الآية (١).

وفي الآية الثانية: تفيد أيضاً لزوم قرار الزوجة في البيت^(١).

البند الثاني: عدم الخروج من البيت.

ومن حق الزوج على زوجته ألا تخرج من البيت إلا بإذنه^(٢) ويظهر ذلك قوله ﷺ: «إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها»^(٣).

وجه الدلالة:

هذا الحديث صريح في دلالته على ضرورة إذن الزوج لخروج زوجته إلى المسجد ويقاس عليه سائر حالات الخروج من البيت لمصلحة شرعية^(٤).

ويؤيد ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «أن امرأة أتت النبي فقالت: يا رسول الله: ما حق الزوج على زوجته؟ فقال: (حقه عليها ألا تخرج من بيتها إلا بإذنه فإن فعلت لعنتها ملائكة السماء وملائكة الرحمة وملائكة العذاب حتى ترجع)»^(٥).

واشترط العلماء بعض الشروط لذلك، ومنها:

١. أن يكون البيت صالحاً للسكن، فإن لم يكن كذلك، كأن خافت أن يسقط عليها، أو لم يكن له مرافق، حقها الخروج منه.

٢. الخروج إلى مجلس العلم إذا وقعت لها نازلة، وليس الزوج فقيهاً.

٣. الخروج إلى حجة الفرض إذا وجدت محرماً تخرج معه^(٦).

(١) زيدان: المفصل (٢٨٩/٧).

(٢) النووي: المجموع (٤١١/١٦)، النفراوي: الفواكه الدراني (٤٨/٢)، وقد صرح الحنابلة بحرمة خروج الزوجة بدون إذن زوجها ومن أقوالهم: (ويحرم على الزوجة الخروج بلا إذن زوجها) كشف القناع (١١٧/٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب استئذان المرأة زوجها برقم (٨٢٦)..

(٤) زيدان: المفصل (٢٩٠/٧).

(٥) أخرجه المنذري في الترغيب والترهيب (١٢٦/٤). ولم أجد من حكم عليه فيما توفرت لدي من مراجع.

(٦) الموسوعة الفقهية الكويتية (٥٨/٢٤).

مسألة: خروج المرأة لعيادة والديها.

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

الأول: للشافعية والحنابلة، حيث قالوا: ليس للمرأة الخروج لعيادة أبيها المريض إلا بإذن زوجها، ولزوجها الحق في منعها من ذلك، ومن حضور جنازته^(١).

قال ابن مفلح: وله منعها من الخروج من منزله إلى ما لها منه بد سواء أرادت زيارة والدتها أم حضور جنازة أحدهما^(٢).

واحتج الشافعية والحنابلة لما ذهبوا إليه بحديث ذكره عن أنس أن رجلاً سافر ومنع زوجته من الخروج، فمرض أبوها فاستأذنت رسول الله ﷺ في عيادة أبيها، فقال لها رسول الله ﷺ: «اتقي الله ولا تخالفي زوجك، فمات أبوها فاستأذنت رسول الله ﷺ في حضور جنازته فقال لها: اتقي الله ولا تخالفي زوجك، فأوحى الله إلى النبي ﷺ أني قد غفرت لها بطاعة زوجها»^(٣).

واحتجوا أيضاً لقولهم: إن طاعة الزوج واجبة، والعيادة غير واجبة، فلا يجوز ترك الواجب لما ليس بواجب^(٤).

القول الثاني: وهو للحنفية والمالكية حيث قالوا: إن ليس للزوج منع زوجته من زيارة أبويها.

قال ابن نجيم: الصحيح أنه لا يمنعها من الخروج إلى الوالدين، ولا يمنعها من الدخول عليهما^(٥).

(١) الشيرازي: المذهب (٦٦/٢)، النووي: المجموع (٥٦٧/١٥)، ابن قدامة المغني (٢٢٤/٧)، ابن مفلح: المبدع (٢٠٢/٧).

(٢) ابن مفلح: المبدع (٢٠٢/٧).

(٣) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣١٥/٤). والحديث إسناده ضعيف، الحداد: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١٠٠٧/٢).

(٤) ابن قدامة: المغني (٢٢٤/٧).

(٥) ابن نجيم: البحر الرائق (٢١٢/٤).

علماً أن الإمام أبا يوسف قيّد خروجها بعجز أبويها عن إيتانها.

قال صاحب فتح القدير: والحق هو الأخذ بقول أبي يوسف إذا كان الأبوان بالصفة التي ذكرت، وإن لم يكونا كذلك ينبغي أن يأذن لها في زيارتهما في الحين بعد الحين، على قدر متعارف^(١).

القول الراجح: بعد الاطلاع على أقوال العلماء يرتاح القلب إلى الأخذ بقول الفريق الثاني المتمثل بالحنفية والمالكية؛ لأنه يترتب على قولهم تحقيق مقصد الشريعة في صلة الرحم، والمحافظة على الروابط الأسرية، والمعاشرة بالمعروف، وهذا كله جعل أصحاب الفريق الأول يستدركوا على أقوالهم، فقالوا.

قال الشافعية: ويكره منعها من عيادة أبيها إذا أنقله مرضه وحضور مورثه إذا مات؛ لأن منعها عن ذلك يؤدي إلى النفور ويعزيها بالعقوق^(٢).

وقال الحنابلة: لا ينبغي للزوج منعها من عيادة والديها وزيارتهما؛ لأن ذلك قطيعة لهما وحملٌ لزوجته على مخالفته، وقد أمر الله تعالى بالمعاشرة بالمعروف، وليس هذا من المعاشرة بالمعروف^(٣).

زد على ذلك إن الحديث الذي توكأ عليه الفريق الأول حديث ضعيف، كما قال الهيتمي؛ لأن فيه عصمة بن المتوكل وهو ضعيف.

البند الثالث: دخول الغير إلى بيت الزوج.

من حق الزوج على زوجته أن لا تأذن لأحد بدخول البيت إلا بإذن زوجها، ومستند هذا الحق السنة النبوية المطهرة.

(١) ابن الهمام: شرح فتح القدير (٣٩٨/٤).

(٢) الشيرازي: المهذب (٦٦/٢).

(٣) ابن قدامة: المغني (٢٢٤/٧).

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ﴿لا يحل أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه...﴾^(١).

قال العسقلاني: لا يحل للزوجة أن تأذن لأحد رجلاً كان أو امرأة أن يدخل في بيت زوجها وهو حاضر إلا بإذنه^(٢).

ويجدر التنبيه هنا إلى أن غيبة الزوج عن البيت لا تقتضي الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته، بل يتأكد حينئذ عليها المنع؛ لثبوت الأحاديث الواردة في النهي عن الدخول على المغيبات أي من غاب زوجها^(٣).

وهذا ينطبق على أقارب الزوج؛ لأن القرابة لا تعطيهام امتيازاً على غيرهم من الأحاديث، كذلك ينطبق هذا على النساء، فلا تسمح المرأة بدخول النساء عليها إلا بإذن الزوج^(٤).

وعلى القول الراجح يجوز دخول أبوي الزوجة، ومحارمها كأخيها إلى بيت الزوج، وأنه لا يسوغ له منعهم إلا بمبرر شرعي مثل خوفه من قيام هؤلاء بإفساد زوجته عليه^(٥).

الفرع الثالث: حق الطاعة للزوج.

وأساس هذا الحق هو ما للزوج من حق القوامية؛ إذ لا معنى لحق القوامية بدون حق الطاعة، ومن الأدلة التي تبين هذا الحق:

١. قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها، برقم (٥١٩٥)، (٢٧٢/٩).

(٢) العسقلاني: شرح صحيح البخاري (٢٩٥/٩).

(٣) انظر المرجع السابق.

(٤) زيدان: المفصل (٢٩٨/٧).

(٥) انظر المرجع السابق.

(٦) سورة النساء: من الآية (٣٤).

وجه الدلالة:

أظهرت التفسيرات المتعددة في شرح هذه الآية أن على المرأة أن تطيع زوجها، وتقبل أمره، ما لم تكن معصية^(١).

٢. وقال جل في علاه: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٢).

وجه الدلالة:

قال الرازي: إن الزوج كالأمير والراعي، والزوجة كالمأمور والرعية، فيجب على الزوج بسبب كونه أميراً وراعياً أن يقوم بحقها ومصالحتها، ويجب عليها في مقابلة ذلك إظهار الانقياد والطاعة^(٣).

وإذا كان للزوج حق الطاعة على زوجته؛ فإن حقه يفيد بعدم مخالفة شرع الله، لأن الأصل الثابت في مسائل طاعة المسلم لغيره هو لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

ومن الأمور التي تجب فيها الطاعة:

١. الطاعة في الجماع:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ﴿إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء لعنتها الملائكة حتى تصبح﴾^(٤).

قال صاحب كشف القناع: (وللزوج الاستمتاع بزوجه كل وقت وعلى أية صفة كانت إذا كان الاستمتاع من القبل)^(٥).

(١) الجصاص: أحكام القرآن (١٨٨/٢)، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١٥٣/٣).

(٢) سورة البقرة: من الآية (٢٢٨).

(٣) تفسير الرازي (١٠١/٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب النكاح، باب إذا باتت المرأة برقم (٥١٩٣)، (٢٧٠/٩).

(٥) البهوتي: كشف القناع (١١١/٣).

٢. الطاعة في أمور الطهارة:

وعلى الزوجة طاعة زوجها في أمور الطهارة كالغسل من الحيض والنفاس، وللزوج إجبارها على ذلك إذا تلاكأت، أو امتنعت عن ذلك كما للزوج أن يجبر زوجته على الغسل من الجنابة؛ لأن الصلاة واجبة عليها ولا تتمكن منها إلا بالغسل.

وعلى الزوجة أيضاً أن تطيع زوجها في الأمور التي تتعلق بالنظافة والزينة.

قال البهوتي: وله إجبارها على أخذ شعر وظفر تعافه النفس وإزالة الوسخ؛ لأن ذلك يمنع كمال الاستمتاع^(١).

وقال الشربيني: ولا يجب لها على كحل ولا خضاب ولا عطر ولا ما تنزين به من الآلات الحلي؛ لزيادة التلذذ وكمال الاستمتاع، وذلك حق له فلا يجب عليه، فإن هيئته لها وجب عليها استعماله^(٢).

٣. وجوب الطاعة في ترك النوافل:

كما يجب عليها الطاعة في ترك نوافل العبادات وذلك لقوله ﷺ: ﴿لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه﴾^(٣).

الفرع الرابع: حق التأديب.

البند الأول: مشروعية التأديب.

للزوج حق تأديب زوجته^(٤) إذا قصرت في أداء حق الله عليها، أو إذا قصرت في أداء حقوقه التي أوجبها الشرع له عليها، وحق الله عليها هو

(١) البهوتي: كشاف القناع (١١١/٣).

(٢) الشربيني: مغني المحتاج (٤٣١/٣).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، برقم (٧٣٤٣)، (٢٩٦/١٢)، وإسناده صحيح على شرط الشيخين، قاله شعيب الارنؤوط في التعليقات.

(٤) القرطبي: أحكام القرآن (١٥٥/٣)، السائيس: آيات الأحكام (٢٨١/٢)، الكاساني: بدائع الصنائع (٣٣٤/٢).

فعل ما أمرها به وترك ما نهاها عنه، وحقوق الزوج عليها هي ما أوجبها الشرع عليها، والدليل على جواز التأديب:

قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾^(١).

وجه الدلالة:

الآية أظهرت أن للزوج حق التأديب إذا نشزت الزوجة، والمقصود بالنشوز هو، العصيان والترفع عن المطاوعة^(٢).

قال الشريبي: وإذا خاف الزوج نشوز المرأة بأن ظهرت أمارات نشوزها فعلاً كأن يجد منها اعتراضاً وعبوساً بعد لطف وطلاقة وجه، أو قولاً كأن تجيبه بكلام خشن بعد أن كان ليناً، وعظها^(٣).

البند الثاني: التدرج في استعمال وسائل التأديب.

يجب على الزوج التدرج في استعمال وسائل التأديب على النحو التالي:

١. التأديب بالوعظ الحسن مع استعمال الحكمة.

٢. الهجر في المضاجع دون الهجر في الكلام.

٣. الضرب غير المبرح الذي لا يترك على الجسم أثراً.

وهذا التدرج مستفاد من قوله تعالى: ﴿فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾^(٤).

(١) سورة النساء: من الآية (٣٤).

(٢) انظر المراجع السابقة

(٣) الشريبي: الإقناع (٤٣٢/٢).

(٤) سورة النساء: من الآية (٣٤).

قال الكاساني: (قله أن يؤدبها على الترتيب)^(١).

وقال القرطبي: (أمر الله أن يبدأ النساء بالموعظة أولاً ثم بالهجران؛ فإن لم ينجحاً فالضرب فإنه هو الذي يصلحها)^(٢).

البند الثالث: وسائل التأديب.

الوسيلة الأولى: التأديب بالوعظ والمستند الشرعي الذي يبين ذلك قوله تعالى: ﴿فَعِظُوهُنَّ﴾.

قال القرطبي: أي فعظوهن بكتاب الله تعالى: أي ذكروهن ما أوجب الله عليهن من حسن الصحبة، وجميل العشرة للزوج، والاعتراف بالدرجة التي عليها^(٣).

وقال الألويسي: (فانصحوهن وقولوا لهن اتقين الله وارجعن عما أنتن عليه)^(٤).

وقال الكاساني: فيعظها أولاً على الرفق واللين بأن يقول لها كوني من الصالحات القانتات الحافظات للغيب ولا تكوني من كذا وكذا^(٥).

وقال الشربيني: فعظوهن كأن يقول لها اتقي الله في الحق الواجب عليك بلا هجر ولا ضرب.

ويتضح من كلام السادة العلماء أن المقصود بالوعظ هو النصيحة والتذكير بالحقوق، ومن المعلوم أن النصيحة والتذكير يحتاج إلى الحكمة

(١) الكاساني: بدائع الصنائع (٣٣٤/٢).

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١٥٦/٣).

(٣) المرجع السابق

(٤) الألويسي: روح المعاني (٢٤/٥) وما بعدها.

(٥) الكاساني: بدائع الصنائع (٣٣٤/٢).

والأسلوب الحسن؛ ليستطيع الزوج قطف ثمار ذلك، لذا كان من المفضل والأولى اتباع الأمور التالية عند الوعظ.

١. يجب على الزوج أن يشعر زوجته في وعظه إياها أنه يريد الخير لها ويقيها الضرر.

٢. ينبغي أن يكون وعظ الزوج سراً فيما بينه، وبينها لا بحضور أهل الزوجة ولا بحضور أهله.

٣. يجب أن يكون وعظ الزوج هيناً ليناً رقيقاً خالياً من التعنيف ولا الغلظة والشدة وروح الاستعلاء.

٤. وعلى الزوج أن يذكرها بحق الأولاد، بأن لا يظهروا أمامهم بمظهر المتنازعين المختلفين.

٥. وعليه أن يذكرها بأن نشوزها، وما يتبع ذلك من نفرة، وخلاف سيفرح لهما الأعداء والكارهون لها^(١).

الوسيلة الثانية: الهجر في المضاجع.

الهجر في المضاجع هو الوسيلة الثانية من وسائل التأديب، فإن لم ينفع الوعظ تحول الزوج في تأديبه إلى الوسيلة الثانية وهي الهجر في المضاجع.

قال تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾^(٢).

وقد تعددت الآراء في المراد بالهجر في المضاجع^(٣) فبعضهم قال: هجر الجماع، وقال ثانٍ: إن المراد منه هجر المضاجع، وقال آخر: إن المراد منه هجر الكلام أيضاً وإليك مقتطفات من أقوال العلماء.

(١) زيدان: المفصل (٣١٣/٧).

(٢) سورة النساء: من الآية (٣٤).

(٣) الجصاص: أحكام القرآن (١٥٠/٣).

قال القرطبي: الهجر في المضاجع هو أن يضاجعها ويوليها ظهره ولا يجامعها، وقال مجاهد اجتنبوا مضاجعهن^(١).

وقال صاحب روضة الطالبين: وأما الهجران فهجرها في المضجع وأما الهجران في الكلام ممنوع^(٢).

وقال ابن العربي: والهجر في المضاجع يحتمل هجر الكلام فلا يكلمها الزوج، ويحتمل أن يضاجعها ويوليها ظهره، أو يحتمل أن يجتنب مضجعها فينام بعيداً عنها^(٣).

وبعد النظر في أقوال السادة العلماء يتضح لي أن المراد من الهجر هو: الهجر في الفراش نفسه بمعنى أن ينام الرجل في الفراش ولكنه يولي ظهره لزوجته ولا يجامعها ولا يكلمها، إلا قليلاً.

قال صاحب تفسير المنار: ولا يتحقق هذا بهجر المضجع نفسه وهو الفراش، ولا بهجر الحجرة التي يكون فيها الإضطجاع وإنما يتحقق بهجر الفراش نفسه، وفي الهجر في المضجع نفسه معنى لا يتحقق بهجر المضجع أو المبيت الذي هو فيه؛ لأن الاجتماع في المضجع هو الذي يهيج شعور الزوجة فتسكن نفس كل من الزوجين إلى الآخر ويزول اضطرابهما الذي أثارته الحوادث قبل ذلك، فإذا هجر الزوج زوجته وأعرض عنها في هذه الحالة احتمل أن يدعوها ذلك الشعور والسكون النفسي إلى سؤال عن السبب ويهبط من نشر المخالفة إلى مستوى الموافقة^(٤).

(١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٥٥/٣).

(٢) البكري: روضة الطالبين (٣١٧/٧).

(٣) ابن العربي: أحكام القرآن (٤١٨/١).

(٤) محمد رشيد رضا: تفسير المنار (٧٣/٥).

الوسيلة الثالثة: الضرب.

الضرب هو الوسيلة الثالثة، إذا لم ينفع مع الزوجة وعظها وهجرها في المضجع والرهان على ذلك:

قال تعالى: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾.

والضرب في هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح، وهو الذي لا يكسر عظماً ولا يشين جارحة، فإن المقصود منه الصلاح لا غير^(١).

قال ابن تيمية: فأباح الله للرجل أن يضرب المرأة إذا امتنعت من الحق الواجب عليها من المباشرة وفراش زوجها^(٢).

وقال ابن الهمام: أمر سبحانه وتعالى بضرب الزوجات تهديباً وتأديباً^(٣).

وكل هذا يؤكد قوله ﷺ في خطبة الوداع حيث قال ﷺ: (ألا واستوصوا بالنساء خير فإنما هن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح)^(٤).

ومع ثبوت هذا الحق للزوج إلا أن الوارد عن الأئمة الأعلام ترك الضرب.

قال الشافعي: والضرب مباح وتركه أفضل^(٥).

وقال عطاء: لا يضربها وإن أمرها ونهاها فلم تطعه ولكن يغضب عليها^(٦).

(١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (١٥٦/٣).

(٢) ابن تيمية: الفتاوى (٣٨/٣).

(٣) ابن الهمام: شرح فتح القدير (٣٤٥/٥).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٣٢٦/٤)، والحديث حسنه الألباني في الإرواء (٩٦/٧).

(٥) تفسير الرازي (٩٠/١٠).

(٦) ابن العربي: الجامع لأحكام القرآن (٤٢٠/١).

ويؤيد هذه الأفضلية لترك الضرب أن رسول الله ﷺ لم يضرب زوجته قط.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: ﴿ما ضرب رسول الله ﷺ خادماً له، ولا امرأة ولا ضرب بيده شيئاً﴾^(١).

وعليها فإننا ننصح الأزواج بعدم استعمال هذه الوسيلة، بل يجب عليهم أن يصبروا على زوجاتهم اقتداءً برسول الله ﷺ وأن يحاولوا أن يكرروا الوعظ والإرشاد والهجر في المضاجع.

الفرع الخامس: خدمة البيت.

اختلف الفقهاء في حق الزوج على زوجته في خدمة البيت على قولين:

الأول: وهو قول جمهرة العلماء؛ حيث قالوا: لا حق للزوج على زوجته في هذه الأمور — أي خدمة البيت — إلا أن تقوم بها مختارة دون إجبار، وإليك بعض أقوالهم.

قال الكاساني: (ولو جاء الزوج بطعام يحتاج إلى الطبخ والخبز، فأبى المرأة الطبخ والخبز لا تجبر على ذلك ويؤمر الزوج أن يأتيها بطعام مهياً)^(٢).

وقال الشيرازي: ولا يجب عليها خدمته في الخبز والطحن والطبخ والغسل وغيرها من الخدمة؛ لأنَّ المعقود عليه من جهتها هو الاستمتاع، فلا يلزمها ما سواه^(٣).

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه (٦٣٨/١)، والحديث صححه الألباني.

(٢) الكاساني: بدائع الصنائع (٢٤/٤).

(٣) الشيرازي: المذهب (٦٧/٢).

وقال ابن قدامة: ليس على المرأة خدمة زوجها من الطحن والخبز والطبخ وأشباهه ككنس الدار وملء الماء من البئر نص عليه أحمد؛ لأن المعقود عليه من جهتها هو الاستمتاع بها فلا يلزمها غيره كسقي دوابه وحصاد زرعه^(١).

القول الثاني: وهو لابن تيمية وأبي بكر بن شيبه، وأبى إسحاق الجوزجاني.

قال ابن تيمية: ويجب على المرأة خدمة زوجها بالمعروف من مثلها لمثلها، ويتنوع ذلك بتنوع الأحوال فخدمة البدوية ليس كخدمة القروية، وخدمة القوية ليس كخدمة الضعيفة^(٢).

ودليل القول الثاني ما أخرجه البخاري في صحيحه أن فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله ﷺ أتت النبي ﷺ فسألت خادماً فقال: ألا أخبرك ما هو خير لك منه؟ تسبحين الله عند نومك ثلاثاً وثلاثين مرة، وتحمدين الله ثلاثاً وثلاثين مرة، وتكبرين الله أربعاً وثلاثين مرة...^(٣).

قال الطبري: يؤخذ من هذا الحديث أن كل من كانت له طاعة من النساء على خدمة بيتها في خبز أو طحن أو غير ذلك أن ذلك لا يلزم الزوج إذا كان معروفاً أو مثلها يلي ذلك بنفسه^(٤).

والراجح ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، فيجب عليها خدمة زوجها بالمعروف من مثلها لمثلها، كما عليها خدمة البيت أي القيام بشؤونه من طبخ وغيره حسب ما يقضي به العرف وعادات الناس من مثلها لمثل زوجها، وهذا يختلف باختلاف الظروف والأحوال والأمكنة والأزمان^(٥).

(١) ابن قدامة: المغني (٢١/٧).

(٢) الاختيارات الفقهية (٥٤٥)، نقلاً عن زيدان: المفصل (٣٠٤/٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النفقات، باب خادم المرأة، برقم (٤٩٤٣).

(٤) زيدان: المفصل (٣٠٥/٧).

(٥) انظر المرجع السابق.

المطلب الثالث: الحقوق المشتركة بين الزوجين:

دار الحديث في المطلبين السابقين عن حقوق الزوجة على زوجها، وعن حقوق الزوج على زوجته، وهذا المطلب سيتناول الحقوق المشتركة بين الزوجين التي هي من آثار عقد الزواج الصحيح، وهذه الحقوق هي على النحو التالي:

الفرع الأول: حل الاستمتاع.

حل الاستمتاع حق مشترك بين الزوجين، فيحل لكل منهما الاستمتاع بالآخر، لأن الزوجة تحل لزوجها، كما يحل هو لها؛ لأن مقاصد النكاح لا تحقق إلا بهذا الحل.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾^(١).

وحل استمتاع الزوج بزوجته هو اختصاص له، فلا يشركه غيره فيه فهو اختصاص حاجز، ولهذا لا يجوز للزوجة أن تتزوج بزواج آخر، ما دامت الرابطة الزوجية قائمة بينهما.

كما أن استمتاع الزوجة بزوجها هو استمتاع وحيد لها لا يجوز فعله مع غير زوجها من طرق الزواج، ما دامت الرابطة الزوجية قائمة، والواقع أن حل الاستمتاع لكل من الزوجين بالآخر هو الأثر الطبيعي لعقد النكاح الصحيح وبه يتحقق الغرض من النكاح^(٢).

قال البهوتي: (ولأن النكاح شرع لمصلحة الزوجين ودفع الضرر عنهما وهو مفضٍ إلى ضرر الشهوة من المرأة كإقضائه إلى وقعه عن الرجل فيكون الوطء حقاً لهما جميعاً)^(٣).

(١) سورة المعارج: الآيات (٢٩ - ٣٠).

(٢) زيدان: المفصل (٣٢٠/٧).

(٣) البهوتي: كشف القناع (١٩٢/٥).

الفرع الثاني: حرمة المصاهرة.

حرمة المصاهرة هي حرمة أنكحة أشخاص معينين تربطهم رابطة معينة بأحد الزوجين^(١).

ويثبت تحريم المصاهرة بالوطء الحلال اتفاقاً والحرام^(٢).

قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(٣).

وجه الدلالة:

هذه الآية دلت بنصها على تحريم زواج من كانت زوجة للأب وبما اشتملت عليه من تعليل للتحريم تدل على تحريم أزواج الأجداد وإن علوا؛ لأن وصف المقت والفاحشة يتحقق في الزوج ممن كن زوجات الأجداد وإن علوا، علماً بأن التحريم ثابت بالإجماع^(٤).

وقال تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْنَابِكُمْ﴾^(٥)، وذلك عطف على قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ).

وجه الدلالة:

أظهرت الآية أن زوجات الأبناء محرمات على الآباء وذلك بنص الآية الكريمة.

وقال تعالى: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾^(٦)، وذلك عطف على قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ).

(١) زيدان: المفصل (٣٢١/٧).

(٢) البهوتي: كشف القناع (٦٠/٧).

(٣) سورة النساء: الآية (٢٢).

(٤) أبو زهرة: الأحوال الشخصية (٦٨).

(٥) سورة النساء: من الآية (٢٣).

(٦) سورة النساء: من الآية (٢٣).

وجه الدلالة:

الربيبية هي ابنة الزوجة؛ لأنه يرببها وهي حرام على الزوج بنص الآية سواء كانت في الحجر أم لم تكن وهذا الوصف وصف كاشف وليس يفيد؛ لأن الغالب أن تكون بالحجر.

علماً أن هذه الحرمة قد ثبتت لمجرد انعقاد النكاح، بينما لا تثبت هذه الحرمة للبعض الآخر، بمجرد عقد النكاح، بل لا بد أن يعقبه دخول لثبوت هذه الحرمة وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم^(١).

الفرع الثالث: ثبوت النسب.

البند الأول: تعريف النسب.

النسب لغة: القرابة وقيل هو في الآباء خاصة، وكما يكون النسب بالآباء يكون إلى البلاد فيقال المقدسي، لمن كان القدس^(٢).

شرعاً: لا يختلف المعنى في الشرع عن المعنى اللغوي، والمراد به الانتساب إلى الآباء^(٣).

البند الثاني: حكمة النسب^(٤).

من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ النسب، وقد اهتمت الشريعة الإسلامية به؛ لأنه:

١. يقوي الأواصر الاجتماعية، ويحقق دوام الألفة والمودة.
٢. ومن أهم أسباب بقاء المجتمعات الإنسانية، وبه يبني العلاقة الإنسانية على الطهر والفضيلة.

(١) انظر ص (٩) من البحث.

(٢) ابن منظور: لسان العرب (٧٥٥/١).

(٣) السرطاوي: الأحوال الشخصية (٩٢).

(٤) انظر المرجع السابق.

٣. تترتب عليه الكثير من الحقوق كالتربية والحضانة والنفقة ورعاية الأموال وصيانتها.

٤. يغذي حاجة الإنسان الفطرية من محبته في أن يبقى اسمه، لا يمحي رسمه، ويتحقق ذلك بثبوت نسب الوليد إلى أبيه.

البند الثالث: طرق إثبات النسب.

أولاً: يثبت النسب للأُم بالولادة، سواء أكانت من زواج صحيح أم فاسد أم باطل؛ لأنه مؤيد بالحقيقة المشهودة بالعيان.

ثانياً: أما إثبات النسب للأب يتم بطريقة من الطرق الآتية:

الطريقة الأولى: الفراش.

الطريقة الثانية: الإقرار.

الطريقة الثالثة: البنية.

الفرع الرابع: التوارث بين الزوجين.

الميراث في اللغة: مأخوذ من الفعل ورث، وله معان متعددة منها إبقاء، ومنه الوارث اسم من أسماء الله تعالى، ومعناه الباقي الدائم الذي يرث الخلائق، ومنها التداول، والتناقل^(١).

والميراث اصطلاحاً: يطلق عليه اسم الفرائض وحقيقة علم الميراث أو الفرائض معرفة من يرث ومن لا يرث، ومعرفة قسمة المال الذي تركه الميت على الورثة ومن تعريفاته: انتقال الملكية من الميت، إلى ورثته الأحياء، سواء أكان المتروك مالاً أم عقاراً، أم حقاً من الحقوق الشرعية^(٢). ويثبت التوارث بين الزوجين ما لم يمنع ذلك مانع شرعي كالقتل.

(١) ابن منظور: لسان العرب (٢٢٦/١٥).

(٢) الصابوني: المواريث (٣٢).

الفرع الخامس: المعاشرة بالمعروف.

من الحقوق المشتركة بين الزوجين المعاشرة بالمعروف، يلتزم كل واحد منهما معاشرة الآخر بالمعروف من الصحبة الجميلة وكف الأذى؛ وذلك نزولاً عند قول الله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾^(١).

جاء في حسن المعاشرة (ويسن لكل من الزوجين تحسين خلقه لصاحبه والرفق به واحتمال أذاه)^(٢).

مع العلم أنني أفردت فرعاً خاصاً بتبادل المعاشرة بالمعروف كحق من حقوق الزوجية.

من

(١) سورة البقرة: من الآية (٢٢٨).
(٢) البهوتي: كشاف القناع (١٨٥/٥).

التوصيات :

بعد اكتمال هذا البحث، والوقوف على جملة من الحقائق والمفاهيم الشرعية فقد رأيت تسجيل بعض التوصيات والتي يمكن إجمالها في ثلاث توصيات:

١. لما كان الجهل نقمة الزواج، دفعني ذلك إلى أن أوصي بأن يدرس مساق تعليمي لطلاب وطالبات الإعدادية والثانوية، يحمل هذا المساق في طياته مفردات تتناول قضايا أسرية، وتبين الحقوق المترتبة على عقد الزواج.
٢. نوصي بتكثيف الندوات واللقاءات مع الجمهور بهدف توعية الناس ومساعدتهم في محو الأمية الأسرية، ونغتنم في ذلك اللقاءات التلفزيونية والإذاعية.
٣. نوصي بتنفيذ دور دائرة الإصلاح والإرشاد الأسري لأن ذلك يؤدي إلى فض النزاعات والتقريب في وجهات النظر خاصة إذا كان الموفد للإصلاح يتصف بالحكمة والعدالة.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن وعلومه.

القرآن الكريم

١. ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، ت ٥٤٣هـ، أحكام القرآن، ط ١، ١٣٧٦هـ — ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية — بيروت.

٢. الألوسي: أبو الفضل شهاب الألوسي، ت ١٢٧٠هـ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، ط ١، ١٣١٩هـ — ١٩٧٨م، دار الفكر — بيروت.

٣. الصابوني: الشيخ محمد علي السائس، آيات الأحكام، ط ١، ٢٠٠١م، مؤسسة المختار — القاهرة.

٤. رضا: الإمام محمد رشيد رضا، تفسير المنار ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥. القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ت ٦٧١. الجامع لأحكام القرآن ط. ١٤٢٢هـ — ٢٠٠٢م، دار الحديث — القاهرة.

ثانياً: الحديث وعلومه:

١. أبو داود: الإمام أبو داود الأشعث السجستاني، ت ٢٨٥هـ، سنن أبو داود، تحقيق: السيد محمد السيد، ط ٢، ١٤٢٠هـ، دار الحديث — القاهرة.

٢. أحمد: الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت ٢٤١هـ —
المسند
٣. البخاري: الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت ٢٥٦هـ، صحيح البخاري ط ١، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٣م، مكتبة الصفا — القاهرة، بالإضافة إلى طبعات أخرى.
٤. الترمذي: الإمام أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي، ط ١٤١٩هـ — ١٩٩٩م، دار الحديث — القاهرة.
٥. الشوكاني: الإمام محمد بن علي الشوكاني، ت ١٢٥٠هـ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، دار الفكر للطباعة والنشر.
٦. العسقلاني: الإمام أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، فتح الباري، ط، دار مصر للطباعة.
٧. مسلم: الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم، ت ٢٦١هـ، صحيح مسلم، ط ١، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م، دار المنار — القاهرة.
٨. المنذري: الإمام أبو محمد زكي المنذري، ت ٦٥٦هـ، الترغيب والترهيب ط ١٣٨٠هـ — ١٩٦١م، مطبعة السعادة.
٩. النووي: الإمام محي الدين أبو زكريا بن يحيى النووي، ت ٦٧٦هـ، شرح صحيح مسلم ط ١، ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م، دار المنار — القاهرة.

١٠. الهيثمي: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت ٨٠٧هـ،
مجمع الزوائد ونبع الفوائد، دار الكتب العلمية — بيروت.

ثالثاً: الفقه.

أ. الفقه الحنفي:

١. ابن عابدين: الإمام محمد أمين المشهور بابن عابدين، ت ١٢٥٢هـ،
رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ط،
١٤١٥هـ — ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية — بيروت.

٢. ابن نجيم: العلامة زين الدين ابن إبراهيم بن حمد بن نجيم، ت
٩٧٠هـ، البحر الرائق شرح كنز الرقائق، ط ٢، دار
المعرفة — بيروت.

٣. ابن الهمام: الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي
المعروف بابن الهمام، ت ٦٨١هـ، شرح فتح القدير، دار
الفكر للطباعة.

٤. السرخسي: الإمام شمس الدين السرخسي، ت ٤٩٠هـ، المبسوط ط ١،
١٤١٤هـ — ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية — بيروت.

٥. القدوري: أبو جعفر القدوري الحنفي، ت ٤٢٨هـ، مختصر
القدوري في الفقه الحنفي، ط ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م، دار
الكتب العلمية — بيروت.

٦. الكاساني: الإمام علي الدين مسعود الكاساني، ت ٥٨٧هـ، بدائع
الصنائع في ترتيب الشرائع ط ٢، ١٨١٩هـ — ١٩٩٨م،

دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٧. المرغيناني: برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني، ت ٥٩٣هـ، الهداية في شرح بداية المبتدي ط. دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٨. الموصلي: عبد الله بن مودود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، ط دار المعرفة — بيروت.

ب. الفقه المالكي:

١. ابن جزى: أبو القاسم محمد بن أحمد المعروف بابن جزى، القوانين الفقهية ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢. ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، ت ٥٩٥هـ، بداية المجتهد ونهاية المقتصر، ط ٥، ١٤١٠هـ — ١٩٨١م، دار المعرفة — بيروت.

٣. التفراوي: الشيخ أحمد غنيم التفراوي، ت ١١٢٥هـ، الفواكه الدراني على رسالة بن أبي زيد، ط ١٤١٥هـ، دار الفكر — بيروت.

٤. الدسوقي: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي، ت ١٢٣٠هـ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ط. دار الفكر.

٥. الكشناوي: أبو بكر بن حسن الكشناوي، أسهل المدارك شرح إرشاد السالك ط ١، ١٤١٦هـ — ١٩٩٥، دار الكتب العلمية — بيروت.

ج. الفقه الشافعي:

١. البكري: السيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي أبو بكر، إعانة الطالبين ط دار الفكر — بيروت.
٢. تقي الدين: الإمام تقي الدين أبو بكر محمد الحسيني، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، ط مكتبة الإيمان — المنصورة.
٣. الشربيني: الإمام شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، ت ٦٧٦هـ، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ط ١، ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م، دار المعرفة — بيروت.
٤. الشيرازي: أبو إسحاق علي بن يوسف الشيرازي، ت ٤٧٦هـ، المذهب في فقه الشافعي، ط ١. ١٤١٦هـ — ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية — بيروت.
٥. النووي: الإمام محي الدين أبو زكريا بن يحيى النووي، ت ٦٧٦هـ، روضة الطالبين وعمدة المفتين، دار الفكر — بيروت.

د. الفقه الحنبلي:

١. ابن تيمية: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت ٧٢٨هـ، مجموع الفتاوى.
٢. ابن ضويان: الشيخ إبراهيم بن محمد بن ضويان، ت ١٤٥٣هـ، منار السبيل في شرح الدليل ط. ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م، دار الحديث — القاهرة.

٣. ابن قدامة: الإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي، ت ٦٢٠هـ، المغني ط ١. ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، دار الفكر - بيروت.
٤. ابن مفلح: الإمام أبو اسحاق برهان الدين بن مفلح، ت ٨٨٤هـ، المبدع في شرح المقنع ط المكتب الإسلامي - بيروت.
٥. البهوتي: الشيخ منصور بن إدريس البهوتي، ت ١٠٥١هـ، الروض المربع بشرح زاد المستنقع، ط ١٣٩٠هـ، مكتبة الرياض الحديثة.
٦. الشيباني: الإمام عبد القادر عمر التغلبي الشيباني الحنبلي ت ١١٣٥هـ، نيل المآرب بشرح دليل الطالب، ط. دار إحياء الكتب العربية.
٧. المقدسي: بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي، العدة شرح العمدة، ط ١. ١٤٢٠هـ - ١٩٩١م، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

رابعاً: مراجع حديثة:

١. أبو زهرة: الإمام محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، ط دار الفكر العربي.
٢. الزرقا: الشيخ مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، ط ١. ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، دار القلم - دمشق.
٣. زيدان: الدكتور عبد الكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم، ط ٢. ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، مؤسسة

الرسالة — بيروت.

٤. السرطاوي: الأستاذ الدكتور محمود السرطاوي، شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، دار الفكر عمان.

الأحوال الشخصية، منشورات جامعة القدس المفتوحة.

٥. الصابوني: الشيخ محمد علي الصابوني، المواريث في الشريعة الإسلامية، ط ٥. ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م، دار الصابوني.

٦. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية، ط ١. ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م، دار الصفوة — مصر.

خامساً: مرجعي اللغة:

١. ابن منظور: العلامة جمال الدين أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ط ٣. ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م، مؤسسة التاريخ العربي — بيروت.

٢. الفيومي: العلامة أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، ط ٢. ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م، المكتبة العصرية — بيروت